

## محضر الجلسة العلنية الرابعة والعشرين

المنعقدة يوم السبت 18 ربيع الثاني 1420 هـ

الموافق 31 جويلية 1999 م

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين مساء.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

أعتذر لكم -في البداية- عن التأخر بساعة ونصف عن موعد انطلاق أشغال جلستنا اليوم التي كانت مقررة على الساعة الثانية بعد الظهر وسأشرح لكم أسباب ذلك التأخير وكذلك ما قررناه بشأن موضوع أشغالنا اليوم.

كلكم يعرف بأن جدول أعمال جلستنا اليوم يقتضي المصادقة على مشروع تعديل النظام الداخلي لمجلس الأمة بعد الاستماع إلى نص التقرير التكميلي الذي تُعده اللجنة المختصة حول هذا المشروع وقد أخبرتني هذه الأخيرة في اجتماع معها يوم الخميس 29 جويلية 1999 -للقوف على مدى تقدم أعمالها- بأنها أعدت هذا التقرير التكميلي لكنها لم تصادق عليه بسبب عدم بلوغ النصاب القانوني داخل اللجنة ذاتها.

إسمحوا لي أن أقول لكم بأن كل واحد منا مسؤول على حد سواء مع جميع الأعضاء سواء أكان بشير بومعزة أم غيره . نحن نتحدث هنا مع بعضنا البعض بحثا عن سلامة سير هذه الغرفة وجعلها تتماشى مع القوانين المتعلقة بها لأننا ملزمون بالخضوع للقانون.

هذا وأخبركم بأنني اجتمعت يومي الأربعاء والخميس الماضيين بأعضاء مكاتب الكتل البرلمانية -بطلب منهم- حيث طلبوا مني تأجيل عملية المصادقة على مشروع تعديل النظام الداخلي لمجلس الأمة وكذا تجديد هياكله إلى الدورة الخريفية المقبلة المزمع افتتاحها يوم 02 سبتمبر 1999.

لقد قمت تبعا لذلك باستدعاء أعضاء مكتب المجلس للاجتماع وأطلعتهم بما أسرده عليكم الآن فتوصلنا إلى قناعة مفادها أنّ عملية التأجيل قد فرضت نفسها علينا حفاظا على السير الحسن للأشغال.

إن هذه الأمور طبيعية وعادية وكلكم يملك ثقافة برلمانية ويدرك ذلك جيدا، فقد سبق لي أن قلت بأن مجلسنا هذا بمثابة مخبر للديمقراطية وكل ما حدث في الأيام الأخيرة يعني أننا لم نتوصل بعد إلى إيجاد الطريق الذي نسير فيه ونحن بصدد البحث عنه فتارة نخطئ الطريق وتارة أخرى نؤجل أشغالنا وهكذا دواليك. إنها أمور موجودة في كل بلدان العالم إلا أن هناك بعض الانتقادات في هذا المجال، وهذه نقطة ضعف.

لقد استدعيت مكتب المجلس للاجتماع وبعد استماعي لأعضائه وكذا لرؤساء الكتل البرلمانية الذين اجتمعت معهم

منذ حين، قررت عدم استعمال الصلاحيات التي يخولها إيبي النظام الداخلي وارتأيت توسيع دائرة الاستشارة حول هذا الموضوع لتشمل هيئة التنسيق طبقاً للمادة 19 من النظام الداخلي في فقرتها الثانية والثالثة بحثاً عن مخرج لهذه الوضعية كما طلبت -في نفس الوقت- من أعضاء اللجنة المختصة بذل المزيد من الجهد للمصادقة على نص التقرير التكميلي هذا المساء ليتم توزيعه هذه الليلة.

صحيح أنها ليست هي المرة الأولى التي لم نلتزم فيها بالتطبيق الحرفي لأحكام النظام الداخلي خاصة ما تعلق منها بالمدة الزمنية التي يجب أن تمنح للأعضاء ليتسنى لهم الاطلاع على التقارير التمهيدية والتكميلية ولكنكم تعلمون جميعاً أن الأشغال حول هذا الموضوع جارية منذ أربعة أشهر وشارك فيها كل الأعضاء.

فإذا سارت الأمور بالكيفية التي ذكرتها آنفاً ستتم المصادقة على المشروع غداً على الساعة العاشرة صباحاً وإلا سأخذ قرار تأجيلها، بعد استشارة هيئة التنسيق، إلى سبتمبر المقبل.

أطلب منكم أن تفهموا مني أمراً ليس من عادتي ذكره وهو أنني لست مع أية كتلة أو حزب أو أحد. فقد جمدت عضويتي -كما تعلمون- في الحزب الذي أنتمي إليه وكنت قد قلت لكم بأن "يد الله مع الجماعة" وإنني سأطبق ما قررتموه . (Je suis là pour appliquer la décision des autres) لذا لم أرد استعمال قراءتي الشخصية للنظام الداخلي وما يخوله لي من صلاحيات بل اكتفيت بالقول بأن التأجيل قد فرض نفسه علينا اليوم بطريقة معقولة وأطلب منكم الحضور غداً لتمكيننا من إتمام أشغالنا واختتام دورتنا هذه يوم الإثنين في ظروف جيدة وأماناً شهماً كاملً للالتقاء مع بعضنا البعض لتهدئة الأمور وتصفية الشوائب.

وعليه، لا يمكننا الاشتغال اليوم بحكم غياب التقرير التكميلي وأجدد طلبي لأعضاء اللجنة المختصة بأن يعملوا كل ما في وسعهم للمصادقة على نص هذا التقرير اليوم خاصة وأن النصاب القانوني للتصويت متوفر لديهم بحكم حضور كل الأعضاء معنا اليوم وسنجد كل مصالح المجلس لسحبه وتوزيعه هذه الليلة.

أؤكد مرة أخرى على أن كل الشروط والظروف الراهنة تستدعي تأجيل العملية إلى شهر سبتمبر القادم ولكنني أفضل إجراء استشارة مع هيئة التنسيق حول ذلك فور رفع هذه الجلسة لإيجاد أحسن السبل لإتمام أشغال دورتنا هذه في جو أخوي وحميم.

ومهما اختلفنا فلا يستطيع أحد أن يعطينا دروساً في الوطنية أو الديمقراطية، فلو لم نختلف لقاتل الناس عنا بأننا لسنا ديمقراطيين وحين نختلف نقول بأننا غير مهينين للممارسة الديمقراطية! لقد رفضتم منذ يومين المصادقة على نص قانون الإشهار فلم يعجبهم ذلك مع أننا لو صادقنا على كل القوانين التي تحال علينا من قبل المجلس الشعبي الوطني لقالوا بأنه لا توجد هناك ديمقراطية! وأقول لكم الآن إنني وجدت شخصياً أربع مواد في مشروع تعديل النظام الداخلي هذا غير صالحة ولكن كم من مادة قد سجلت ضمن المشروع؟ ما معنى هذا؟ معناه أنه كانت هناك حرية مطلقة في إعدادها.

يجب أن تحترم الناس هذا المجلس، فلا يوجد أي شخص يتحكم فيه لا بومعزة ولا غيره. فكل عضو هنا له شخصيته وبودي أن تتقوى هذه الشخصية بكل حرية فنتخذ القرار الذي نراه مفيداً للبلاد.

أجدد لكم اعتذاري وأطلب منكم أن تفهموا بأنني أعمل لفائدة انسجام هذا المجلس وليس لدي أي حساب آخر. إذن نلتقي غداً إن شاء الله على الساعة العاشرة صباحاً وبارك الله فيكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة والثلاثين مساءً.

